

# تقرير مؤشرات الاقتصاد - اليمن



للعام ٢٠١٦م

**SEMC**

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER  
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

## جدول المحتويات

3	تمهيد .....
5	الوضع السياسي .....
6	فشل مشاورات السلام .....
7	خارطة النفوذ في اليمن .....
10	اسعار السلع الاساسية .....
10	اسعار العملات .....
11	ابرز الصعوبات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٦ .....
12	الخدمات العامة .....
15	الوضع الانساني .....
17	حركة الملاحة .....

## عن المركز

يعد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

كان للمركز إسهامات كبيرة في مناقشة وتصويب السياسات الاقتصادية وكشف الاختلالات في الأداء الاقتصادي والتأثير على صنع القرار بما يخدم الرؤية التي يسعى إليها المركز؛ "اقتصاد يمني ناجح وشفاف"، ناهيك عن أدواره في تقديم المعلومة الاقتصادية بصورة مبسطة للمجتمع.

يحرص المركز على الاستمرار في دوره المعرفي رغم الظروف الصعبة التي تعيشها اليمن ليضع بين يديكم

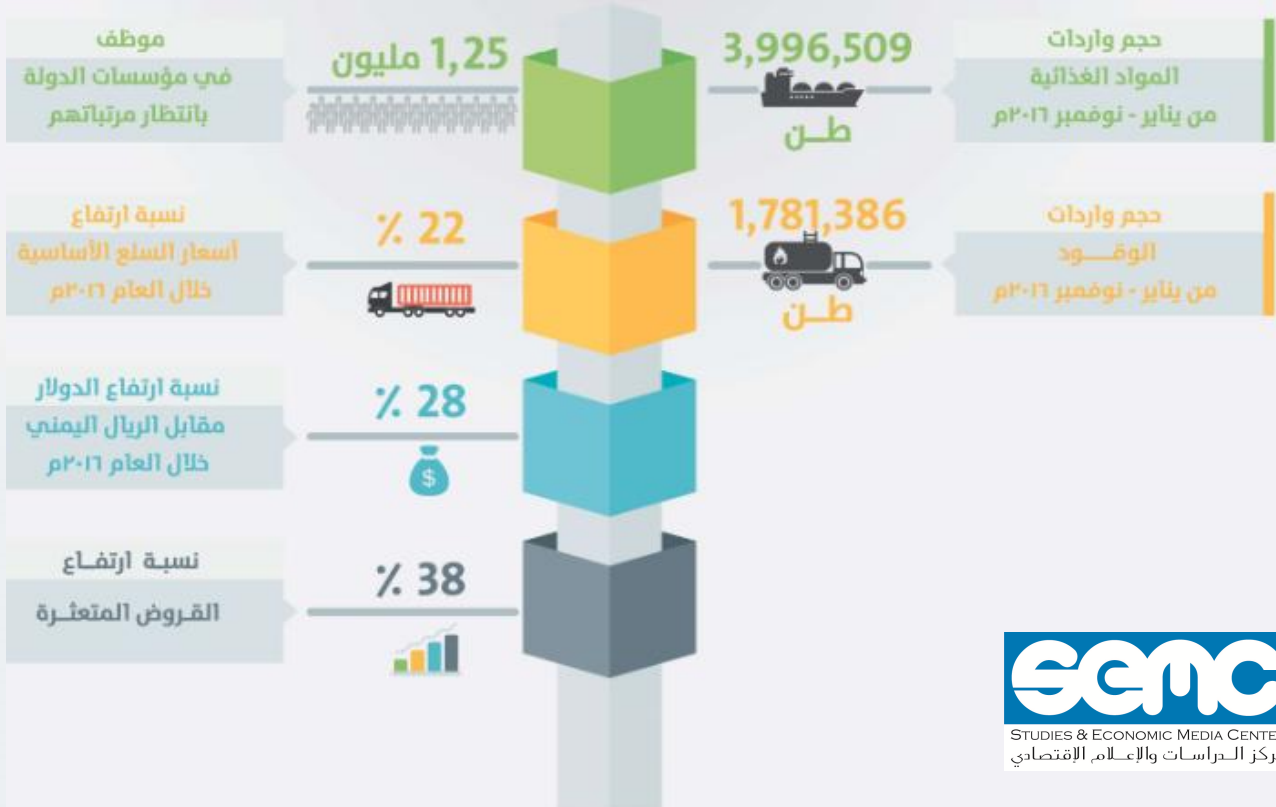
تواجه اليمن حالة انهيار اقتصادي جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ ما يقرب من عامين خلفت كارثة اقتصادية وإنسانية يعاني منها معظم سكان اليمن في الريف والحضر ولعل أبرز المؤشرات الملموسة عدم القدرة على دفع مرتبات موظفي الدولة مدنيين وعسكريين للربع الأخير العام ٢٠١٦م واستنزاف الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وتصادد أعداد المواطنين الذين هم بحاجة لمساعدات إنسانية الي ٨٢٪ من سكان اليمن.

ومع ذلك فقد شهد العام ٢٠١٦م تحسن نسبي في بعض المؤشرات عن العام ٢٠١٥م تعود أسبابها الي عودة الاستقرار الي بعض المدن وتوفير الخدمات والسلع وأبرزها المشتقات النفطية، ومع ذلك فإن نسبة العجز في الناتج المحلي الإجمالي ظلت سالبة بنسبة تتراوح بين ١٠-١٥٪ وفقا لتقديرات المركز، اذ ما تزال كثير من القطاعات الاقتصادية في حالة شلل كلي وجزئي.

ورغم الارتفاع الكبير في نسبة التضخم خلال العام ٢٠١٥م الذي تجاوز ٣٠٪ في المتوسط الا ان الأسعار واصلت الارتفاع خلال العام ٢٠١٦م لتصل الي ٢٢٪ كمتوسط في مجموع السلع الأساسية التي رصدتها المركز.

ويقدم تقرير المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٦م الذي يصدره المركز للعام الثاني علي التوالي أبرز المؤشرات حول الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن، متضمنا لمحة سريعة حول الوضع السياسي والمفاوضات من اجل السلام التي شهدتها اليمن بين الحكومة الشرعية من جهة وجماعة الحوثي وصالح التي سيطرت على السلطة بالقوة في ٢١ مارس ٢٠١٤م من جهة اخري، وخارطة النفوذ والسيطرة العسكرية بين الطرفين.

نضع بين ايديكم في هذا التقرير خلاصة رصد ميداني نفذه فريق المركز علي مدي عام ٢٠١٦م نتبعنا من خلاله الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في البلد لنضع القارئ ازاء بانوراما واضحة حول الحياة في اليمن، وقد حرصنا ان نلخص فيه اهم المؤشرات التي تهم المواطنين كأسعار السلع الأساسية والخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصحة والتعليم.





## الوضع السياسي:

وبهذا الاتفاق دخل الرئيس السابق والموالين له شريكا رسميا مع الحوثيين منذ الانقلاب على الحكومة الشرعية والرئيس هادي باقتحام صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤. ويأتي اعلان تشكيل المجلس السياسي بمثابة اعلان انتهاء دور اللجنة الثورية العليا برئاسة محمد علي الحوثي والتي كانت تدير المناطق التي تسيطر عليها الجماعة.

وعقب الإعلان عن تسمية أعضاء المجلس السياسي برئاسة القيادي في جماعة الحوثي صالح الصماد جري تشكيل حكومة الانقاذ الوطني مناصفه بين الحوثيين والجناح الموالي للرئيس السابق علي صالح في المؤتمر الشعبي العام وترتب علي ذلك دعوه أعضاء مجلس النواب المواليين للطرفين للحضور والموافقة علي تشكيل الحكومة.

ولم تعترف أيا من دول العالم المختلفة بتلك الحكومة الا انها ما تزال تمارس عملها بقوة الامر الواقع في المناطق التي يسيطر الحوثيين وجناح صالح في المؤتمر.

## الرئيس والحكومة

## ادارة الدولة من العاصمة الموقته عدن

مثلت عودة الحكومة الشرعية الي عدن نقطة تحول مهمة في أداء الحكومة اليمنية الشرعية التي ظلت تعمل لاشهر عديدة من العاصمة السعودية الرياض وجاءت عودة الرئيس عبدربه منصور هادي الي عدن لتعزز من الشعور الايجابي لدى المجتمع اليمني بأن الازمة السياسية تتطور الي الاحسن لاسيما في المحافظات المحررة.

شهد العام ٢٠١٦ العديد من التطورات علي الصعيد السياسي في اليمن بالتزامن مع استمرار الحرب الاهلية التي دخلت عامها الثالث منذ اقتحام جماعة الحوثي للعاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤، وكان ابرز تلك التطورات قيام الرئيس عبدربه منصور هادي بتشكيل حكومة جديدة واقالة نائب الرئيس وتعيين بديلا عنه، وبالمقابل قامت جماعة الحوثي وحليفها الرئيس السابق علي صالح بتشكيل ما يسمى بالمجلس السياسي ثم تشكيل حكومة خاصة بهم اطلقوا عليها " حكومة الانقاذ الوطني.

في مارس ٢٠١٦ قامت الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية المتواجدة في الرياض بالإعلان عن تحالف وطني كحامل سياسي وطني قالت انه يهدف الي اسقاط الانقلاب من جماعة الحوثي وصالح علي السلطة الشرعية وانهاء التمرد واستعادة الدولة اليمنية المختطفة الا ان هذا التحالف لم يكتب له النجاح.

مطلع ابريل اصدر الرئيس هادي قرارات جمهورية أطاحت بنائبه ورئيس الحكومة خالد بحاح وتعيين الدكتور احمد عبيد بن دغر رئيسا للوزراء، وتعيين الجنرال علي محسن الأحمر نائب القائد الاعلي للقوات المسلحة نائبا له.

وفي يوليو في يوليو ، وقع الحوثيون وحزب الرئيس صالح اتفاقا قضى بتشكيل مجلس سياسي اعلى لإدارة البلاد ، ويتكون المجلس السياسي من ١٠ اشخاص بالمناصفة بين الحوثيين والموالين للرئيس السابق علي صالح . ووصف الدول الراعية للسلام في اليمن هذه الخطوة بالخطيرة كونه خطوه احادية تعمل على تقويض مساعي السلام .

## فشل مشاورات السلام :

شد وجذب حيث انسحب المفاوضون منها العديد من المرات قبل ان يعودوا اثر وساطات قام بها امير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ومجموعة السفراء الـ ١٨ المشرفين على جهود التسوية السياسية في اليمن، وتطلب الأمر في إحدى المرات تدخلاً من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي توسط لإعادة الوفد الحكومي بعد تعليق مشاركته لخمسة أيام، في ٢٢ مايو/أيار بعد ان قام مسلحي جماعة الحوثي باقتحام ونهب احد المعسكرات في محافظة عمران.

تلخصت المشاورات حول مطالب الحكومة اليمنية بتنفيذ قرارات مجلس الامن ٢٢١٦، والقاضي بانسحاب المليشيات المسلحة من المدن ومن مؤسسات الدولة وتسليم الأسلحة الثقيلة واطلاق المعتقلين، قبل أي حل سياسي، فيما تمسك الحوثيين بضرورة الاتفاق على تشكيل حكومة وحده وطنية قبل الحديث عن اي انسحابات للمسلحين.

وقد رافقت هذه التباينات طيلة فترة المشاورات حتى اعلان مبعوث الامين العام للأمم المتحدة اسماعيل ولد الشيخ انتهاء جولة محادثات الكويت في بداية أغسطس ٢٠١٦، دون الوصول الى اي اتفاق ينهي الحرب الدائرة في اليمن، وجاء اعلان انتهاء مشاورات الكويت بعد اعلان الحوثيين وحلفائهم تشكيل المجلس السياسي الاعلى لإدارة البلاد.

## مبادرة كيري للحل

عقب انتهاء مشاورات الكويت دون نتيجة إيجابية بدأ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ومبعوث الامين العام للأمم

شهد العام ٢٠١٦ جولات مفاوضات عديدة كان ابرزها مشاورات الكويت التي انتهت بالفشل في التوصل الي اتفاق سلام بين الأطراف اليمنية.

## لقاء طهران الجنوب:

في مارس من العام ٢٠١٦، توجهه وفدا من جماعة الحوثي الى مدينة طهران الجنوب السعودية للقاء مسؤولون سعوديون لعقد لقاءات مباشره في ظل استمرار التهذئة التي اعلنت بين الجانبين على الحدود، وتكلفت تلك اللقاءات والتي كانت الاولى منذ انطلاق الحرب في مارس ٢٠١٥ بإعلان حالة التهذئة على الحدود اليمنية المتاخمة للأراضي السعودية وجرى تبادل للأسرى بين الجانبين لكن تلك التهذئة لم تستمر اذ سرعان ما اندلعت الحرب مجددا في الحدود اليمنية السعودية.

## مشاورات الكويت

قام المبعوث الخاص بالأمين العام للأمم المتحدة الي اليمن اسماعيل ولد الشيخ بجولات مكوكيه بين صنعاء والرياض وعواصم عربيه لاستئناف المفاوضات اليمنية من اجل السلام افضت في نهايتها الى الاتفاق بأن تكون الكويت هي المستضيفة للمفاوضات التي كان مقررا لها ان تبدأ في الثامن عشر من ابريل ٢٠١٦م الا انها تأجلت بسبب تأخر وفد جماعة الحوثي والرئيس السابق علي صالح الي ٢١ ابريل.

واستمرت المشاورات التي ترأسها محمد عبدالسلام ممثلا لوفد الحوثي وصالح وعبدالملك المخلافي ممثلا لوفد الحكومة أكثر من ثلاثة أشهر. شهدت خلالها حالات

كيري فقد تم الإعلان في ٢٣ أكتوبر عن مبادرة تبنتها الامم المتحدة كخطة سلام مكتوبة لكن الحكومة اليمنية رفضتها ثم عادت ووضعت بعض الملاحظات لتعديلها في حين قبلتها جماعة الحوثيين وصالح بشروط. وينتهي العام دون تقدم يذكر في مشاورات السلام اليمنية.

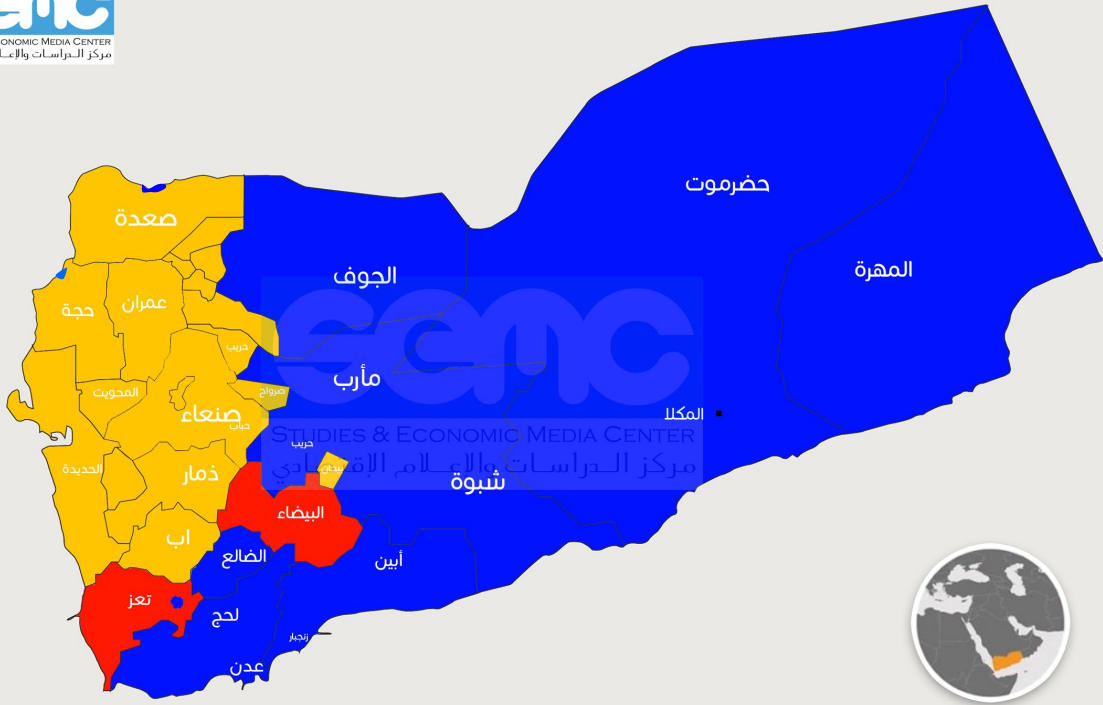
المتحدة بجولات عديدة بين دور الخليج المشاركة في عاصفة الحزم وعمان التي تستضيف وفد الحوثيين وصالح والذين لم يتمكنوا من العودة بسبب اعلان قوات التحالف اغلاق مطار صنعاء الدولي بهدف استئناف المفاوضات. وفي ٢٥ أغسطس ٢٠١٦ اعلن وزير الخارجية الامريكاني في مؤتمر صحفي عن اطلاق مبادرة جديدة للحل في اليمن ، وتتألف مبادرة كيري، وفقاً للمقترحات التي أعلنها في مؤتمر صحفي مع نظيره السعودي عادل الجبير، من بنود، أبرزها تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها مختلف الأطراف. وفي الشق الأمني، تطالب بانسحاب مسلحي الحوثيين وحلفائهم من صنعاء ومدن أخرى، وقيامهم بتسليم الأسلحة الثقيلة، بما فيها الصواريخ الباليستية لطرف ثالث، وأخرى تتعلق بتأمين الحدود مع السعودية وانتقال السلطة من الرئيس هادي الي نائب يتم التوافق عليه. وعقب الاخذ والرد حول مبادرة

## خارطة النفوذ في اليمن

ومع ان القوات الحكومية التابعة للرئيس هادي تمكنت خلال العام من تحرير بعض مديريات الجوف وأجزاء واسعة من مدينة تعز وبعض مديرياتها ومناطق في البيضاء وحجة ومحافظه صنعاء وفتح جبهات جديدة في صعدة الا ان جماعة الحوثيين وحليفها الرئيس السابق علي صالح ما زالوا يسيطرون علي معظم المحافظات الشمالية والتي كانت تعرف بالجمهورية العربية اليمنية ما قبل الوحدة اليمنية مع الشطر الجنوبي من اليمن عام ١٩٩٠م.

استطاعت الحكومة اليمنية استعادة السيطرة على العديد من المحافظات اليمنية خلال العام ٢٠١٦، حيث تمكنت القوات الموالية للرئيس اليمني عبده ربه منصور هادي من تحرير مدينة المكلا بمحافظة حضرموت من تنظيم القاعدة ومدينة زنجبار بمحافظة ابين ومدينة الحوطة في محافظة لحج، كما سيطرت على مناطق داخل عدن كان يديرها متشددون يتبعون تنظيم القاعدة كمديرية المنصورة، ورغم التحسن النسبي في الوضع الأمني في عدن الا ان المدينة شهدت بين فترة واخرى عمليات انتحارية تبنتها تنظيمات إسلامية متشددة.

الخارطة تبين تقاسم السيطرة بين القوات الموالية للرئيس هادي وقوات جماعة الحوثي والقوات الموالية لحليفها الرئيس السابق علي صالح



■ مناطق تحت سيطرة الحوثيين ■ مناطق صراع بين الحكومة والحوثيين ■ مناطق تحت سيطرة الحكومة

### إقليم أزال ( محافظات صنعاء وصعدة وعمران ذمار )

بعد تمكنها من السيطرة على أجزاء واسعة من مديرية نهم التابعة إداريا لمحافظة صنعاء.

### إقليم سبأ (محافظات مأرب والجوف والبيضاء)

يسيطر الجيش اليمني بشكل كامل على مدينة مأرب عاصمة إقليم سبأ التي تعد المدخل الجنوبي للعاصمة صنعاء بما فيها مناطق حقول النفط والغاز شرق محافظة مأرب، باستثناء أجزاء من مديرية صرواح التي ما زالت خاضعة لسيطرة جماعة الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق .

أما عن محافظة الجوف، الواقعة إلى الشمال الشرقي من صنعاء، فتسيطر قوات الجيش

ما زالت جميع محافظات إقليم أزال خاضعة لسيطرة جماعة الحوثي وصالح باستثناء عدد من المواقع في محافظة صعدة. ففي صعدة الواقعة في أقصى شمال البلاد وتعد معقل جماعة الحوثي تمكن الجيش اليمني الموالي للرئيس هادي من السيطرة على منفذ علب والبقع الحدوديين ومعظم منطقة مندبة التابعة لمديرية باقم، التي تعتبر منطقة استراتيجية كونها تطل على قرى سحار الشام وطريق باقم وأبواب الحديد وجبل شعير، وتخضع بقية مناطق المحافظة لسيطرة الميليشيات الحوثية.

وبالنسبة للعاصمة صنعاء اقتربت القوات الحكومية من صنعاء من الجهة الشرقية



تسيطر جماعة الحوثيين وصالح علي معظم محافظات اب وأجزاء من مدينة تعز التي تشهد مواجهات يومية والعديد من مديريات المحافظة، وتسيطر القوات الموالية للرئيس اليمني علي اغلب احياء المدينة، كذلك مديرتي الموادم والمسراخ، جنوب مدينة تعز، باستثناء مواقع شرق صبر الموادم وجنوب المسراخ اذ ما يزال مسلحي جماعة الحوثيين يتركزون بأطراف الشقبة شرقي صبر الموادم، وعزلة الأقروض، جنوب المسراخ، وهي المناطق القريبة من مديرية خدير، كما تسيطر القوات الموالية للرئيس اليمني والمقاومة الشعبية على بلدة الصراري بمديرية صبر الموادم، جنوبي تعز، وتسيطر القوات الموالية للرئيس هادي علي منطقة الضباب والذي يعد المنفذ الوحيد للمدينة باتجاه مدينة عدن.

كما تسيطر القوات الموالية للرئيس علي مديريات المواسط والمعافر والشمايتين في الحُجرية، ومديرية مشرعة وحدنان (جنوباً). أما المديريات الخاضعة لمسلحي جماعة الحوثيين وصالح فهي مديريات موزع والمخا (الساحل) وذباب والوازعية وحيفان وخدير والجند وتبقى هناك مديريات خارج إطار المعارك القتالية هي: شرعب السلام وشرعب الرونة وسامع.

أما بالنسبة لمحافظة إب، فتخضع هذه المحافظة لسيطرة الميليشيات الانقلابية بشكل كامل بما فيها مدينة إب، مركز المحافظة التي تحمل الاسم نفسه، بينما تسيطر قوات الجيش علي منطقتين جنوب المحافظة (حمك وبيار) الحدودية مع محافظة الضالع الجنوبية.

اليمني علي ما نسبته ٨٥ في المائة من مساحتها، بما في ذلك عاصمة المحافظة الحزم، وكذلك الغيل والصفري ونصف المتون ونصف المصلوب ونصف مديرية خب والشعف، بشمال المحافظة التي تُعد أكبر مديرية من حيث المساحة الجغرافية. أما مسلحي جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق فتسيطر علي مديريات المطمة والزاهر ونصف المتون ونصف خب والشعب والمصلوب.

محافظة البيضاء في الجنوب الشرقي للعاصمة صنعاء ما تزال تشهد معارك عنيفة اذ ما تزال جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي صالح تسيطر علي معظم مناطق المحافظة باستثناء عدد من المواقع التي تتواجد فيها قوات الجيش في بعض مناطق المحافظة.

### إقليم تهامة (محافظات الخديعة وحجة والمحويت وزيمة)

تخضع جميع محافظات الاقليم لسيطرة جماعة الحوثيين وصالح باستثناء ميناء ميدي ومنفذ حرص الحدودي مع المملكة العربية السعودية. ويشهد الإقليم عمليات عسكرية مستمرة تستهدف مواقع وتجمعات ونقاط تفتيش مسلحي جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي صالح. وتتركز العمليات بشكل عنيف في محافظتي الحديدة الساحلية حيث مدينة الحديدة ثاني أكبر ميناء بعد ميناء عدن، ومحافظة حجة شمال غربي العاصمة صنعاء، التي شهدت مؤخراً عمليات واسعة في مديرية ميدي وحرص، وعلى الشريط الحدودي بين اليمن والمملكة العربية السعودية.

### إقليم الجند (محافظات تعز وإب)

## إقليم عدن (محافظات عدن ولحج وأبين والضالع )

تم تحرير جميع محافظات بالكامل من مسلحي الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي صالح، باستثناء مدينة دمت ونصف منطقة مريس في محافظات الضالع..

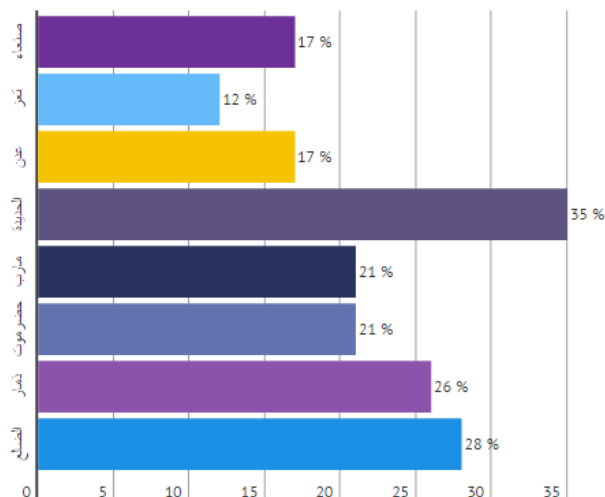
## إقليم حضرموت ( محافظات حضرموت، المهرة، شبوة )

تخضع جميعها لسيطرة القوات الموالية للرئيس اليمني، باستثناء أجزاء من منطقتي عسيلان وبيحان التابعتين لمحافظة شبوة.

## اسعار السلع الاساسية

بين المحافظات بمتوسط ارتفاع بلغ ١٢ % مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٥م. وهذا يعود الي تحسن في نقل السلع عبر منفذ الضباب عقب كسر الحصار عن المدينة من الجهة الغربية، كما ان ذلك التراجع في أسعار السلع لا يعني ان مستوي الأسعار في تعز اقل من غيرها من المدن ولكن لان المدينة شهدت اعلي نسبة ارتفاع للأسعار في عام ٢٠١٥م مقارنة ببقية المحافظات نتيجة للحصار الذي تعرضت له من قبل مسلحي جماعة الحوثيين فقد مثل الانخفاض عودة تدريجية للأسعار.

شكل بياني يوضح نسبة ارتفاع أسعار السلع الأساسية في المحافظات خلال العام ٢٠١٦م.

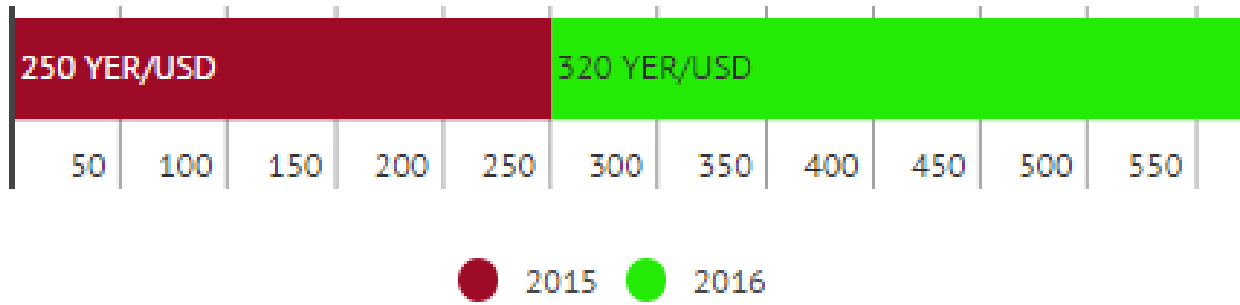


شهد العام ٢٠١٦ ارتفاع في أسعار المواد الأساسية في المحافظات المستهدفة ( صنعاء، تعز ، عدن، الحديدية، مارب، حضرموت، ذمار، الضالع ) مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٥، حيث سجل متوسط أسعار المواد الأساسية ( الدقيق ، السكر ، الارز ، حليب الاطفال ،زيت الطبخ ) خلال العام ٢٠١٦ ارتفاعا بنسبة ٢٢ % مقارنة بالعام الماضي. حيث شهدت محافظة الحديدية اعلى نسبة ارتفاع في أسعار المواد الأساسية خلال العام ٢٠١٦ مقارنة بالعام ٢٠١٥ بمتوسط ارتفاع بلغ ٣٥ % ، تلتها محافظة الضالع بمتوسط ارتفاع بلغ ٢٨ %، ثم محافظة ذمار بمتوسط ارتفاع ٢٦ % مقارنة بالعام ٢٠١٥، في حين سجلت محافظتي مارب وحضرموت ارتفاع في أسعار المواد الأساسية خلال العام ٢٠١٦ بمتوسط ارتفاع بلغ ٢١ %، تلتهما العاصمة صنعاء ومحافظة عدن بمتوسط ارتفاع بلغ ١٧ %، فيما سجلت محافظة تعز أقل نسبة ارتفاع

## العملات النقدية

حيث بلغ اعلى سعر صرف للدولار خلال ٢٠١٦م في السوق ٣٢٠ ريال مقارنة بـ ٢٥٠ ريال وهو اعلى سعر بلغه الدولار مقابل الريال اليمني في العام ٢٠١٥م.

شهد العام ٢٠١٦م ارتفاع في اسعار العملات الاجنبية مقابل الريال اليمني، حيث سجل الدولار متوسط ارتفاع بلغ ٢٨ % خلال العام ٢٠١٦م مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٥م.



شكل بياني يوضح مقارنة سعر صرف الدولار مقابل الريال اليمني في العام ٢٠١٦ والعام ٢٠١٥ م.

## أبرز الصعوبات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٦:

المرتبات لموظفي الدولة مدنيين وعسكريين ولجأت الي دفع نصف الرواتب لشهر سبتمبر ٢٠١٦ وتوقفت عن تسليمها في الأشهر المتبقية من العام.

### توقف التحويلات البنكية الخارجية

واجهت البنوك المحلية صعوبات كبيرة في التعامل مع البنوك والمصارف الخارجية تمثلت في امتناعها عن فتح حسابات للمصارف اليمنية بسبب تصنيف اليمن منطقة ذات أخطار مرتفعة، وإغلاق المصارف الأميركية حسابات المصارف اليمنية ورفض التعامل معها، ورفض المصارف الخارجية قبول الحوالات الصادرة والواردة بالدولار.

### ظهور مؤشرات المجاعة في بعض المديرية

تفاقت الازمة الانسانية والمعيشية التي خلفتها الحرب مسببة مظاهر للمجاعة الانسانية في بعض المحافظات اليمنية كالحديدة وحجة وبعض مديريات تعز واب. اذ عجزت الاف الاسر اليمنية الفقيرة عن تلبية متطلبات الغذاء الأساسية جراء انعدام مصادر الدخل وتوقف اعانات الرعاية الاجتماعية للفقراء.

ورغم تلك التحديات الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني الا ان هناك تحسن نسبي في أداء الاقتصاد اليمني مقارنة بعام

٢٠١٥ م

شهد العام ٢٠١٦ ارتفاع في اسعار العملات الاجنبية مقابل الريال اليمني، حيث سجل الدولار متوسط ارتفاع بلغ ٢٨ % خلال العام ٢٠١٦ مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٥، حيث بلغ اعلى سعر صرف للدولار خلال ٢٠١٦ م في السوق ٣٢٠ ريال مقارنة بـ ٢٥٠ ريال وهو اعلى سعر بلغه الدولار مقابل الريال اليمن في العام ٢٠١٥ م.

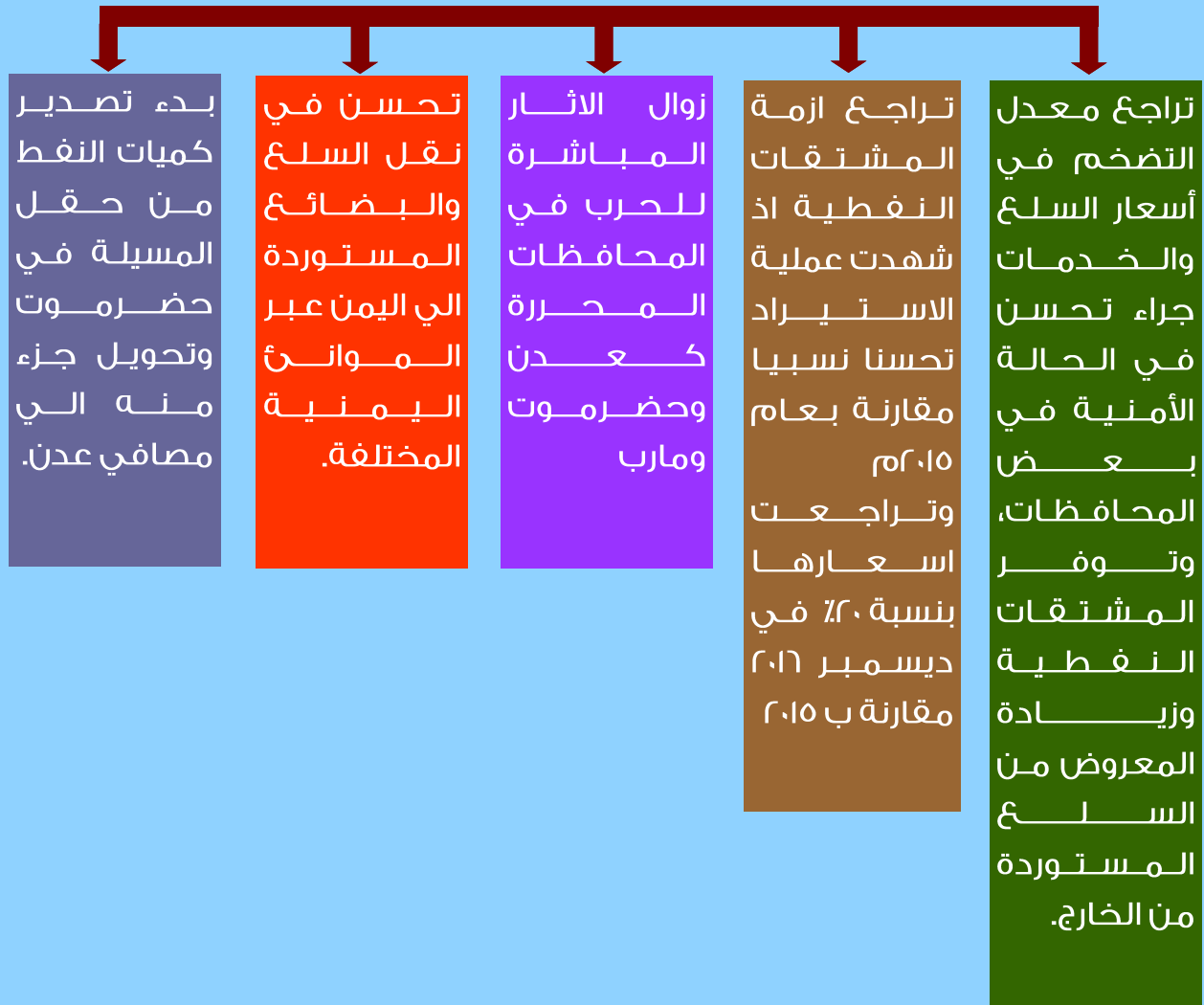
### أزمة السيولة للعملة

واجه القطاع المصرفي أزمة سيولة حادة ابتداء من يونيو ٢٠١٦ سواء من العملات الأجنبية او العملة المحلية الريال الامر الذي ادي الي عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه النفقات الأساسية كالمرتبات والنفقات التشغيلية، كما تسببت الازمة في عدم قدرة البنوك علي الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والمودعين الامر الذي فاقم من مشكل انعدام الثقة بالقطاع المصرفي وارتفاع نسبة القروض المتعثرة الي ٣٨ في المئة من إجمالي التسليفات في القطاع الخاص، مما أثر سلباً في وضع السيولة.

### العجز عن دفع الرواتب لموظفي الدولة

عجزت جماعة الحوثي التي تسيطر علي مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء بما فيها البنك المركزي ووزارة المالية عن دفع

يتوقع المركز تحسن طفيف من اداء الاقتصاد اليمني عام ٢٠١٧ مقارنة ب ٢٠١٦ لكن ستظل نسبة النمو للنتاج المحلي الإجمالي سالبة ويعزوا المركز ذلك التحسن للأسباب التالية:



## الخدمات الاساسية

وشهدت بعض المناطق التي تسيطر عليها حكومة الرئيس عبده ربه منصور هادي تحسن في توفير المياه وخدمة الكهرباء ، حيث تحسنت خدمة الكهرباء والمياه في محافظة حضرموت ، ومارب ، وعدن، بينما شهدت العاصمة صنعاء التي تسيطر عليها تسيطر عليها جماعة الحوثيين والرئيس السابق علي صالح عودة الكهرباء الي بعض المناطق في العاصمة لفترة ما يقارب

## الكهرباء والمياه

شهد العام ٢٠١٦ غياب تام لخدمة الكهرباء والمياه وتشير التقارير الي أن ٣،٢٤ مليون شخص اي ما يقارب ٩٠ ٪ من اجمالي عدد السكان لا يحصلون على الكهرباء من الشبكة العامة في حين يفتقر ١٤ مليون نسمة للوصول الي المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي.

٣٠٠ الف طفل وهو ما يعني حرمان هؤلاء الاطفال من التعليم. وقد ضاعف عدم تسليم رواتب المدرسين واعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية من مشاكل التعليم في اليمن. فيما واجه الطلاب المبتعثين في الخارج العديد من الصعوبات بسبب عدم صرف مستحققاتهم في ظل الانقسام الحاصل في ادارة التعليم في البلاد بين طرفي الصراع سلطة الرئيس هادي المعترف بها دولة وسلطة جماعة الحوثي المسيطرة على العاصمة صنعاء وبعض المحافظات الاخرى. ويواجه التعليم في اليمن العديد من الصعوبات منها:

انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم بالمقارنة مع نسبة الإنفاق العام.

تضرر العديد من المنشآت التعليمية نتيجة الحرب او استخدام بعضها ككثكنات عسكرية او مراكز لإيواء النازحين.

عدم توفر الكتاب المدرسي.

تسرب العديد من الطلاب من المدارس بسبب الازدحام الاقتصادي الصعبة التي يعيشها المواطنين في اليمن.

توقف العديد من المنظمات عن دعم برامج التعليم.

الشهرين خلال العام ٢٠١٦م قبل ان تنقطع الخدمة، فيما تشهد بقية المحافظات انقطاع تام لخدمه الكهرباء والمياه منذ بداية الحرب في مارس ٢٠١٥م.

وتعتمد الكثير من الأسر اليمنية بشكل كبير على الطاقة البديلة كالتحلية الشمسية لضمان الحصول على الطاقة، اذ تصل كلفة الحصول منظومة طاقة شمسية بقدرة ١٠٠ امبير فقط الى ما يقارب الف دولار امريكي، وتعتمد اعداد قليلة على استخدام المولدات الكهربائية الخاصة لضمان الحصول على طاقة كافية من الكهرباء لعدد ساعات قليلة، اذا يبلغ متوسط تكلفة الحصول على الطاقة الكهرباء باستخدام المولدات الكهربائية لمدة ٨ ساعات فقط في اليوم ما يقارب ١٥٠ دولار شهريا.

## التعليم

شهدت قطاع التعليم في اليمن خلال العام ٢٠١٦ تدهورا بسبب الحرب القائمة منذ ما يقارب السنتين، فقد تسبب الحرب بتضرر العديد من المنشآت التعليمية وتسببت في تسرب العديد من الطلاب عن المدارس، وتشير التقارير الي تضرر ما يقارب ١٦٠٠ مدرسة اما بشكل جزئي او تدمير كلي مما يجعلها غير قابلة للاستخدام اي ان هناك مدرسة مغلقة من بين كل عشر مدارس عاملة، بالإضافة الي استخدام ما يقارب ٢٠٠ مدرسة كثكنات عسكرية، و ١٥٠ مدرسة تستخدم كمأوى للنازحين، كما ادت الحرب الي حرمان ما يقارب ٢ مليون طالب وطالبة من التعليم اما بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم قدرة الاباء على توفير المدرسية لأبنائه بسبب تردي الازدحام الاقتصادي، بسبب النزوح حيث يبلغ عدد النازحين ما يقارب ٣ مليون شخص بينهم



## الوضع الصحي

ويحتاجون الى العناية العاجلة، فحوالي ٤٦٢٠٠٠ طفل منهم يعاني من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهي زيادة كبيرة تصل إلى ٢٠٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٤. كما يعاني ١.٧ مليون طفل يماني من سوء التغذية الحاد المتوسط.

ويعاني القطاع الصحي من ابرز المشاكل منها:

- تضرر العديد من لمنشآت الصحية وتوقفها عن العمل.
- نقص في الادوية والمستلزمات والاجهزة الصحية خاصة الادوية الخاصة بالسرطان والسكري والفشل الكلوي وأمراض القلب.
- نقص في الكادر الصحي المؤهل.

يشهد القطاع الصحي تدهورا كبيرا منذ اندلاع الحرب في البلاد ، وقد حذرت منظمة الصحة العالمية في عدة تقارير من انهيار الوضع الصحي في البلاد، وتشير التقارير الي ان ٥٠% من المنشآت الصحية متوقفة وان ١٤% تعمل بكفاءة ٥٠% فقط. حيث القت المشكلة الصحية في اليمن بظلالها على حياة اليمنيين وبخاصة النساء والأطفال وكبار السن، حيث تشهد العديد من المحافظات تردي ملحوظ للوضع الصحي في ظل عجز للسلطات المحلية والحكومة عن مواجهة التحديات التي يواجهها القطاع الصحي وإيجاد الحلول العاجلة للمشكلة الصحية في تلك المحافظات خاصة تلك المحافظات التي تشهد اشتباكات مسلحة او تلك التي تشهد حصار كمدينة تعز.

كما تشهد اليمن انتشار للعديد من الوبئة والامراض خاصة وباء الكوليرا حيث تشير التقارير الي تسجيل ١٢٢ حالة اصابة مؤكدة بالكوليرا في اليمن و ١٠ حالات وفاة مؤكدة و ٧٢ حالة وفاة مشتبه فيها. كما تم الإبلاغ عن ٧٠٠, ٧ حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا في ١٥محافظة معرضة لخطر الإصابة بالمرض حتى ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦م، بينما يفتقر ١٥ مليون نسمة للرعاية الصحية الكافية بالإضافة الي انتشار امراض اخرى مثل السرطان والسكري والفشل الكلوي وأمراض القلب وحمى الضنك ، والإسهالات الحادة ، الملاريا، الفشل الكلوي، وغيرها من الامراض، كما انتشر سوء التغذية في اليمن بشكل كبير، حيث حذرت منظمة اليونيسف من ان سوء التغذية بين اطفال اليمن في اعلى مستوياته على الاطلاق ، حيث يعاني حوالي ٢.٢ مليون طفل من سوء التغذية الحاد

## الوضع الانساني

المدينة ويقومون بمصادرة قوافل الاغاثة وبيعها في السوق السوداء، حيث طالب وزير الإدارة المحلية في حكومة الرئيس هادي ورئيس اللجنة العليا للإغاثة عبد الرقيب سيف فتح منظمات الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها الإنسانية تجاه سكان تعز المحاصرين منذ أكثر من عام ونصف العام، وانقاذ حياة أكثر من ٣٠٠ شخص يعانون من الفشل الكلوي، وأكثر من ٥٠٠٠ الأشخاص الذين يعانون من مرض السكري، و٥٠٠٠ من مرضى السرطان.

وقد كشف المركز في تقرير سابق عن بيع الحوثيين للمواد الاغاثية في السوق السوداء المقدمة من المنظمات بينما تجتاح المجاعة عدة مناطق في اليمن.

ويتهم العديد من الخبراء المنظمات الدولية بالغموض في توزيع المساعدات الانسانية وصرف مبالغ المساعدات التي تقدمها الدول لتغطية نفقاتها التشغيلية ويقدر حجم المساعدات المالية التي تحصلت عليها منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية بحوالي مليار دولار خلال العام ٢٠١٦ بينما عدد المستفيدين بحسب تقارير تلك المنظمات لم يتجاوز ٥ مليون شخص وهو عدد قليلا مقارنة بالمبالغ التي تحصلت عليها ، حيث كشف مراقبون ان ٦٠ % من هذه المبالغ تذهب كنفقات تشغيلية وبدل سفريات لهذه المنظمات، وان ما يوصل لليمن من مساعدات تسلم الي جماعة الحوثي التي تتحكم بعمل تلك المنظمات مما يجعل توزيع تلك المساعدات ينحصر على المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي.

فيما يرى اخرون ان المنظمات تعمل على استغلال الاوضاع الانسانية للحصول على مبالغ مالية دون الاكتراث لمعانة المواطنين.

شهد العام ٢٠١٦ تدهور مستمر للوضع الانساني في اليمن في ظل استمرار المواجهات المسلحة وغياب الحل السلمي ووقف الاعمال القتالية في ضل فشل لمبادرات السلام التي ترعاها الامم المتحدة، وقد حذرت العديد من المنظمات الدولية من خطورة الوضع الانساني في اليمن حيث حذر المجلس النرويجي من ان عدد اليمنيين الذين سيعانون من الجوع قد يصلون خلال العام ٢٠١٧ الي ١٦ مليون مواطن من اصل ٢٦ مواطن، حيث يفتقر ٤.٥ مليون يماني الي مأوى بينما يعاني ، بينما يقدر عدد المواطنين الذين هم بحاجة الي مساعدات انسانية بحوالي ١٨.٨ مليون نسمة، كما يحتاج ١٠.٣ مليون للمساعدات عاجلة للبقاء على قيد الحياة. ويعاني ما يقارب ١٤.٤ مليون نسمة من انعدام الامن الغذائي ، في حين يعاني ٧ مليون نسمة من الانعدام الشديد للأمن الغذائي، في حين يعاني ٤.٥ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية ، كما حذرت منظمة اليونيسيف من ان مستوى سوء التغذية بين الاطفال قد وصل الي اعلى مستوياته في اليمن حيث كشفت ان حوالي ٢.٢ مليون طفل يماني يعانون من سوء التغذية الحاد ويحتاجون الى العناية العاجلة، فحوالي ٤٦٢٠٠٠ طفل منهم يعاني من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهي زيادة كبيرة تصل إلى ٢٠٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٤. كما يعاني ١.٧ مليون طفل يماني من سوء التغذية الحاد المتوسط.

كما شهد العام ٢٠١٦ منع وصول المساعدات الانسانية للي المناطق المتضررة منها مدينة تعز التي يحاصرها الحوثيين منذ ما يقارب العام والنصف، حيث يمنع المسلحين دخول المساعدات الي

١٨.٨ مليون نسمة من السكان بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو المساعدة المتعلقة بالحماية

١٠.٣ مليون نسمة بحاجة ماسة للمساعدة أي بحاجة إلى مساعدات عاجلة للبقاء على قيد الحياة.

١٤ مليون نسمة يعانون من انعدام الامن الغذائي

١٥ مليون نسمة يفتقرون للرعاية الصحية الكافية

٤.٥ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية

١٤ مليون نسمة يفتقرون للوصول الي المياه الصالحة للشرب ومرافق مياه الصرف الصحي.

٧.٦ مليون شخص يعيشون في مناطق مهددة بوباء الكوليرا

١.٢٥ مليون موظف في مؤسسات الدولة بانتظار مرتباتهم و يعيلون ٦.٩ مليون نسمة ومنهم ٣.٣ مليون طفل).

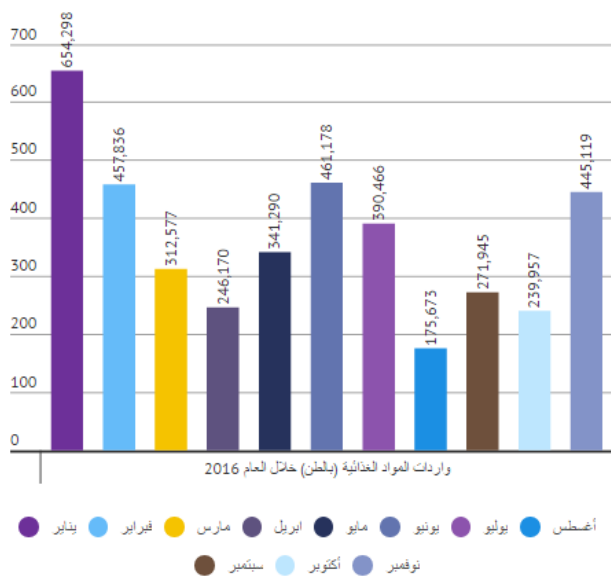
١.٥ مليون حالة فقيرة بانتظار الاعانات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية منذ ٢٠١٥م.

١٦٠٠ مدرسة تضررت بسبب الحرب واصبحت غير صالحة للاستخدام.

١٢٢ حالة اصابة مؤكدة بالكوليرا في اليمن ١٠ حالات وفاة مؤكدة و ٧٢ حالة وفاة مشتبه فيها. كما تم الإبلاغ عن ٧٠٠, ٧ حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا في ٥محافظه معرضة لخطر الإصابة بالمرض حتى ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦م

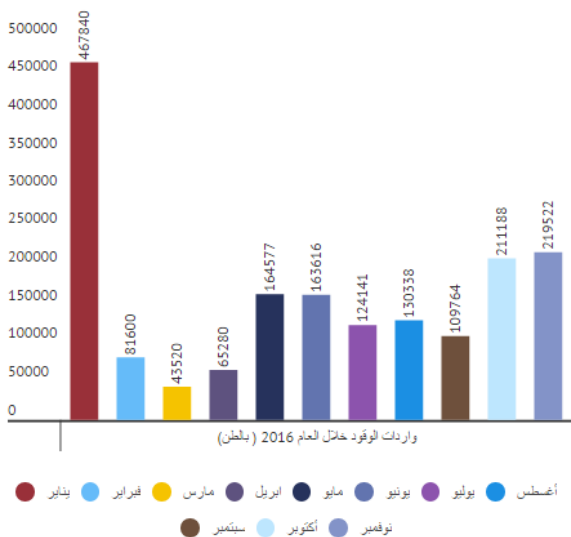
## حركة الملاحة:

### الواردات الشهرية من المواد الغذائية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦م

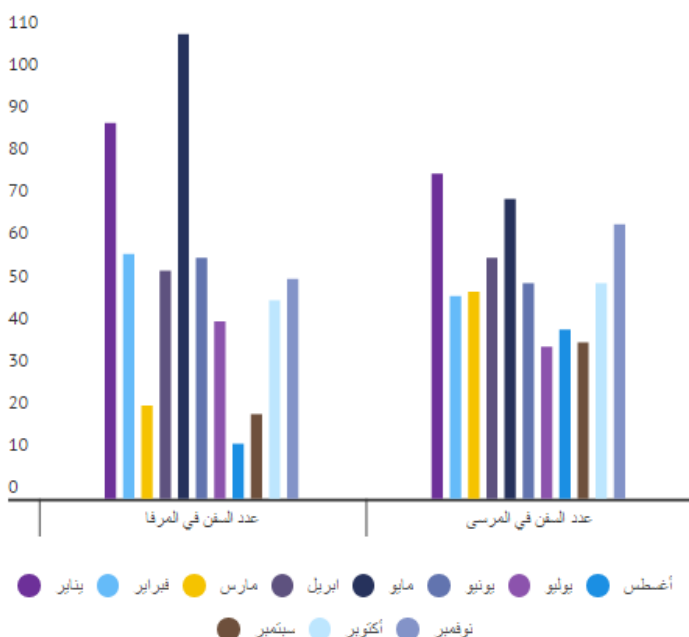


تضاعف حجم الواردات من السلع الغذائية في اليمن خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ حيث بلغ إجمالي السلع الغذائية التي دخلت الي اليمن خلال شهر نوفمبر ٤٤٥,١١٩ طن (تشمل الواردات التجارية والانسانية). حيث بلغ عدد السفن التي رست وعلى متنها مواد غذائية ١٥ سفينة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦م مقارنة بـ ٧ سفن خلال شهر اكتوبر.

ارتفع حجم الاستيراد من الوقود خلال شهر نوفمبر الي ٢١٩,٥٢٢ طن مقارنة بـ ٢١١,١٨٨ خلال شهر اكتوبر اي بزيادة ٤ %، وبزيادة ١٠٠ % عن شهر سبتمبر الذي بلغ فيه حجم الواردات من الوقود ١٠٩,٧٦٤ وعلى الرغم من الارتفاع في حجم الواردات من الوقود خلال نوفمبر الا انها لا تغطي سوى ٤٠ % من الاحتياج الشهري والمقدر بـ ٥٤٤,٠٠٠ طن.



حالة السفن الشهرية في الموانئ اليمنية خلال العام ٢٠١٦م ارتفع عدد السفن الراسية في الموانئ اليمنية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦م إلى ٦٥ سفينة مقابل ٥١ خلال شهر اكتوبر.





STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER  
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

**Studies & Economic Media Center SEMC**

**Hail Street , Sana'a , Republic of Yemen**

**Tel:- 00967-1-465422**

**Mobile :- 00967-736500078**

**Email :- Economicmedia@gmail.com**

**Web :- www.economicmedia.net**

**Face book :- economicmedia**